

رسالة من رئيس اللجنة العليا لصندوق الأمة،  
موسى كاظم الحسيني، إلى الملوك والأمراء العرب  
حول شركة إنقاذ الأراضي في فلسطين\*  
1933/2/5

اللجنة العليا لصندوق الأمة

تلفون: القدس رقم 660

صندوق البريد 551 – القدس

حضرة صاحب الجلالة المعظم أيده الله

بعد تقديم واجبات الطاعة والإخلاص، أعرض أنه بالنظر لما يعهده المسلمون في جلالكم من الغيرة على تراثهم الديني والذب عن مقدساتهم والرغبة في المحافظة على كياناتهم يرى فريق كان له شرف الحظوة لسدانة أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وما يحيط بها من مقدسات إسلامية وبقاع جبلت بدماء المجاهدين من المسلمين الذين لاقوا ربهم فيها دفاعاً عن كياناتها جيلاً بعد جيل، أن يرفعوا لجلالكم هذه الكلمة الموجزة عما وصلت إليه حالتها من خطر الخروج لا سمح الله من أيدي المسلمين إلى أيدي اليهود، إن لم يتداركها المسلمون وعلى الأخص ملوكهم وأمراؤهم وزعمائهم بعنايتهم، ويعملوا متكاتفين لإنقاذها قبل أن يقع المصاب ويحل الندم ولات ساعة مندم.

إن السياسة الصهيونية التي ابتليت بها فلسطين وأهلها ترمي إلى (وضع البلاد في حالات سياسية واقتصادية وإدارية تساعد على إنشاء وطن قومي فيها لليهود)، وكانت أهم مساعي اليهود في تنفيذ هذه الفكرة منذ البدء متجهة إلى الاستيلاء على أراضي البلاد المقدسة بأي وسيلة

---

\*المصدر: "حوليات القدس، مجلة دورية تعنى بتاريخ مدينة القدس ومجتمعها وثقافتها"، 12 (شتاء 2011): 111 – 112.

كانت، وإغراقها بالمهاجرين من شذاذ الأفاق من يهود العالم، وإن الاستيلاء على الأراضي هو الذي يخيف المسلمين ويجعل مقامهم فيها بعد الحصول إليه لا سمح الله مستحيلاً، لأن من لا أرض له لا وطن له، ولا يمكن لقوم أن يعيشوا في أراضي ليست لهم مهما كثر وعددهم وعدتهم. ولما كان بيع الأراضي وشراؤها أمراً اقتصادياً تابعاً للقوانين والنواميس والأصول الاقتصادية فقد وجد المسلمون في فلسطين وغير فلسطين، بعد معالجتهم لهذا الموضوع مدة عشرة سنوات، إن من العبث العمل لحل هذه المعضلة بغير النواميس والأصول فالمسلم ذو العائلة مضطر عند الحاجة لبيع أرضه لإعالة أطفاله والمدين منهم يرغب على بيع أرضه بواسطة المحاكم وليس في أسواق الأراضي، ومن يشتري غير اليهود بأسعار بخسة. ولذلك كان من الحكمة والمصلحة لحفظ كيان المسلمين أن تؤلف شركة لإنقاذ أراضي فلسطين لشرائها ممن يضطر إلى بيعها ثم تقسيمها وتأجيرها واستثمارها لمنفعة الشركة، وفي ذلك حفظها من الضياع وإصلاحها واستبقائها في يد العرب.

هذا هو الحل الوحيد الذي اتفقت عليه الآراء، وهذا ما أقره ممثلو الأمة الإسلامية في مؤتمرهم الإسلامي العام المنعقد في المسجد الأقصى ببيت المقدس في غرة رجب 1350 كانون الأول 1931، لذلك وجدت لجنة صندوق الأمة العليا الممثلة للمؤتمر العربي الفلسطيني الذي يتكلم باسم عرب فلسطين أن تنفذ هذه الفكرة، فشكلت شركة باسم (شركة إنقاذ الأراضي في فلسطين) وجعلتها شركة مساهمة، وتجدون جلالكم طيه نسخة من نظام هذه الشركة القانوني برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه تزداد باضطراد إلى أن تبلغ مئات الألوف، واللجنة إنما قامت بعملها هذا مستندة على ما سوف تلاقيه من ملوك المسلمين وعظمائهم، من الإقبال على ابتياع أسهمها دفاعاً عن كيان هذه البلاد الإسلامية المقدسة واستثماراً لأموالهم فيكون في اشتراكهم فيها ربح من أموالهم ودفاع مجيد عن ثالث الحرمين وأولى القبلتين.

إن أهل هذه البلاد الذين هم سدنة أماكنها المقدسة من عامة المسلمين يعملون لإنقاذها مضحين بأموالهم وأنفسهم، فمن العدل أن يقوم المسلمون البعيدون عنها وهم أصحابها وعليهم

إثم التواني في الدفاع عن كيانها أن يمدّوا يد المساعدة في مثل هذا الأمر، فيكونوا قد استثمروا أموالهم واشتركوا في الجهاد دفاعاً عنها والله لا يضيع أجر المحسنين.

بيت المقدس في 10 شوال سنة 1351 هـ و5 فبراير سنة 1933

رئيس اللجنة العليا لصندوق الأمة

[إمضاء] موسى كاظم

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbrt@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents>